

أردوغان يفشل في وقف تفتت حزب العدالة والتنمية

الأخيرة هذه الهزائم والتي أزاحت فيها المعارضة مرشحي حزب العدالة والتنمية من بلديتي العاصمة أنقرة وإسطنبول.

وتسببت هذه الهزيمة في تقديم أعضاء بارزين استقالوا منهم من الحزب وأبرز هؤلاء أحمد داود أوغلو الذي استقال في 13 سبتمبر الماضي قائلاً إن "الحزب لم يعد قادراً على حل مشاكل تركيا ولم يعد مسموحاً بالحوار الداخلي فيه".

ويوم 13 ديسمبر الماضي، أعلن داود أوغلو، تأسيس حزبه الجديد "المستقبل"، مستعرضاً مبادئه، والسياسات العامة التي سيتبناها، ليضع بذلك نهاية لحالة الجدل والترقب بشأن مساعيه لإعلان الحزب التي بدأت منذ انشاققه عن صفوف العدالة والتنمية الحاكم.

حزب العدالة والتنمية
واصل خسارته لأعضائه
المسجلين لديه بفقدانه
15 ألفاً و692 عضواً خلال
50 يوماً فقط

وتشغل داود أوغلو (60 عاماً) منصب رئيس الوزراء بين عامي 2014 و2016 قبل أن يختلف مع أردوغان.

ووجه هذا العام انتقادات حادة لأردوغان والإدارة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية واتهمهما بتقويض الحريات الأساسية وحرية الرأي.

وجاءت استقالة داود أوغلو بعد شهرين على استقالة علي باباجان نائب رئيس الوزراء الأسبق، من حزب العدالة والتنمية في يوليو الماضي، حيث يعزّم تأسيس حزب جديد هو الآخر.

وتشف باباجان مؤخراً أنه عازم على تأسيس حزبه الجديد "الانتشال تركيا من كبوتها"، نافياً ما أثير من مزاعم حول عدوله عن هذه الفكرة لتأخره عن تدشين الحزب في يناير الماضي، كما كان قد أعلن من قبل من أن الإعلان عن الحزب سيكون في ذلك الشهر.

وفي يناير أيضاً، أعلن عضو سابق بحزب العدالة والتنمية تأسيسه لحزب سياسي جديد بعد انتهائه من كل الإجراءات اللازمة لإشهاره. وتأسس الحزب الجديد على يد رجل الأعمال بدرى بالنتشين، الذي سبق أن كان عضواً في حزب العدالة والتنمية، والحزب يحمل اسم "حزب اتحاد الاناضول".

واشتغل بدرى بالنتشين لسنوات طويلة بنشاط ضمن الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وممارس العمل السياسي في صفوف حزب العدالة والتنمية، وكان مرشحاً عن الحزب لركائسة بلدية مدينة كمر بمدينة أنطاليا، قبل أن يستقيل من الحزب الحاكم في وقت سابق.

أنقرة - كشفت المحكمة العليا في تركيا في أحدث بيانات لها عن انخفاض أعضاء حزب العدالة والتنمية الحاكم بأكثر من 15 ألف عضو خلال 50 يوماً فقط.

وبحسب ما ذكره الموقع الإلكتروني لصحيفة "برغون" المعارضة مساء الأحد، فقد نشر الإدعاء العام المحكمة العليا بيانات حول أعداد أعضاء الأحزاب السياسية بالبلاد.

ووفق البيانات المنشورة، وصل الحزب الحاكم، بزعامته الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خسارته لأعضائه المسجلين لديه، بفقدانه 15 ألفاً و692 عضواً خلال 50 يوماً فقط.

وتشير مصادر إلى أن أردوغان يقف عاجزاً عن إيقاف تفكك حزبه، ويعتبر المغادرون أن السلطات التركية التي هي اليوم بيد الحزب الإسلامي تتخذ خيارات خاطئة في ملفات داخلية عديدة على غرار حقوق الإنسان وكذلك أسباب خارجية مثل التوغل العسكري التركي في سوريا وفي غيرها.

وأشارت صحيفة برغون إلى أن الأرقام التي نشرتها المحكمة العليا تؤكد صحة استطلاعات الرأي التي صدرت مؤخراً.

وتشير هذه الاستطلاعات إلى تراجع شعبية الحزب الحاكم بشكل غير مسبوق في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متدنية أودت بالبلاد في نفق مظلم ليست له نهاية.

وبحسب البيانات الجديدة، تراجع عدد أعضاء حزب العدالة والتنمية من 10 ملايين و211 ألفاً و596 عضواً في 14 ديسمبر الماضي، إلى 10 ملايين و195 ألفاً و904 أعضاء، ما يعني انخفاض أعدادهم بمقدار 15 ألفاً و692 عضواً خلال 50 يوماً.

ومقابل تراجع أعضاء العدالة والتنمية، زاد عدد أعضاء أحزاب المعارضة، حيث زاد حزب "الخيار" بمقدار 42 ألفاً و533 عضواً، والشعب الجمهوري بمقدار 4 آلاف و230 عضواً، والشعوب الديمقراطية الكردي بمقدار 412 عضواً.

وكانت المحكمة العليا قد ذكرت في ديسمبر 2016 أن 114116 عضواً استقالوا من العدالة والتنمية خلال 4 أشهر فقط وذلك اعتراضاً على سياساته.

وجاء على بيان صادر عن المحكمة آنذاك أن 56 ألفاً و260 عضواً استقالوا من الحزب خلال الفترة من 1 يوليو إلى 6 سبتمبر 2019، فيما استقال 57 ألفاً و856 عضواً خلال الفترة من 6 سبتمبر إلى 22 نوفمبر الماضيين.

وهذه الأرقام تشير إلى أن الحزب الحاكم قد خسر 129 ألفاً و808 أعضاء من 1 يوليو 2019 حتى 9 فبراير 2020.

وتتزامن هذه المستجدات في العدالة والتنمية مع الانشقاقات المتتالية التي ضربت الحزب بعد الهزائم المتتالية التي مني بها، وترجمت الخسارة الكبيرة في الانتخابات المحلية

صعود القوميين في أيرلندا يهدد بخلط أوراق المفاوضات البريطانية الأوروبية

الجمهوريون يستعدون للمطالبة باستفتاء على إعادة توحيد أيرلندا



دعوات لإرساء وحدة أيرلندية

"تريينتي" في دبلن. ولا يمنح الناخبون صوتهم للألحة معدة مسبقاً، بل يشكلون لائحته الخاصة عبر وضع الناخبين لترتيب قائم على المفاضلة، واستحدث هذا النظام الانتخابي مع بدايات تأسيس الجمهورية الأيرلندية قبل نحو قرن.

ويجسد المثلث فارادكار (41 عاماً) نهج الحداد في بلاد كانت متزمنة كاثوليكية، لكن شعبيته تراجعت بعد ثلاثة أعوام في السلطة.

وواجه رئيس الحكومة المنتهية ولايته انتقادات لأنه أعطى الأولوية في حملته الانتخابية لبريكست بدلاً من اهتمامات الناخبين، مثل الإسكان والصحة. ولم تؤثر قضية بريكست سوى على خيار 1 في المئة من ناخبين استطلعت أراؤهم السبت.

وبعد أسبوع على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير باتت أيرلندا وسكانها البالغ عددهم 4.9 مليون نسمة في خط المواجهة الأمامي.

ومع اقتراب مفاوضات تجارية ستتنازل جزيرة أيرلندا بنتائجها حيث شدد فارادكار خلال الحملة على أهمية الصغرى والمستقلين دور كبير فيها.

وفي الانتخابات السابقة التي جرت في 2016، استغرق تشكيل الحزبين الكبيرين حكومة سبعين يوماً. وقد يستمر تعداد الأصوات الذي يجري بطريقة "ديمقراطية للغاية" أياماً عدة بسبب طبيعة النظام الانتخابي المعقد والقائم على الصوت الواحد القابل للتحويل، وفق ما أوضح أيونن أوهايلين أستاذ التاريخ في جامعة

البريطاني في أيرلندا الشمالية. ودعت زعيمة "شين فين" ماري لو مك دونالد إلى تشكيل "حكومة تعمل لصالح الشعب، فيني غيل" على 22.4 في المئة من الأصوات، يليه الحزب الجمهوري "شين فين" بـ22.3 في المئة ثم حزب "فيني فيل" أو "جنود المصير" (يمين الوسط) بـ22.2 في المئة.

ويعد الفارق ضئيلاً للغاية في النتائج بين الأحزاب الثلاثة إذ لا يتعدى عُشر نقطة مئوية ولا يمكن الركون إليه في تحديد الحزب المنصّر لأن الدراسة جرت على عينة من خمسة آلاف مقترع وبلغ هامش الخطأ فيها 1.3 في المئة، ما يعني أنّ النتيجة النهائية للانتخابات لم تحسم بعد.

ويتعين الانتظار لمعرفة كيف ستترجم هذه الأرقام على توزيع المقاعد في البرلمان الذي يبلغ عدد أعضائه 160. وخاض حزب "شين فين" اليساري القومي المطالب بتوحيد إقليم أيرلندا الشمالية مع جمهورية أيرلندا، الانتخابات بـ42 مرشحاً فقط، أي أقل

بمرتين من مرشحي الحزبين الوسطيين الكبيرين. ومن المنتظر أن تكون هناك مفاوضات شاقة لتشكيل حكومة أيرلندية حيث يستبعد حزباً فارادكار "فيني غيل" ومايكل مارتين "فيني فيل" تشكيل أي تحالف مع "شين فين" بسبب ارتباطه بـ"الجيش الجمهوري الأيرلندي"، المنظمة المسلحة المعارضة للوجود

في أيرلندا الشمالية. وقد يستمر تعداد الأصوات الذي يجري بطريقة "ديمقراطية للغاية" أياماً عدة بسبب طبيعة النظام الانتخابي المعقد والقائم على الصوت الواحد القابل للتحويل، وفق ما أوضح أيونن أوهايلين أستاذ التاريخ في جامعة

لدى خروج الناخبين من مراكز الاقتراع ونشرت نتائج وسائل الإعلام الأيرلندية مساء السبت، حصل حزب رئيس الوزراء "فيني غيل" على 22.4 في المئة من الأصوات، يليه الحزب الجمهوري "شين فين" بـ22.3 في المئة ثم حزب "فيني فيل" أو "جنود المصير" (يمين الوسط) بـ22.2 في المئة.

ويعد الفارق ضئيلاً للغاية في النتائج بين الأحزاب الثلاثة إذ لا يتعدى عُشر نقطة مئوية ولا يمكن الركون إليه في تحديد الحزب المنصّر لأن الدراسة جرت على عينة من خمسة آلاف مقترع وبلغ هامش الخطأ فيها 1.3 في المئة، ما يعني أنّ النتيجة النهائية للانتخابات لم تحسم بعد.

ويتعين الانتظار لمعرفة كيف ستترجم هذه الأرقام على توزيع المقاعد في البرلمان الذي يبلغ عدد أعضائه 160. وخاض حزب "شين فين" اليساري القومي المطالب بتوحيد إقليم أيرلندا الشمالية مع جمهورية أيرلندا، الانتخابات بـ42 مرشحاً فقط، أي أقل

بمرتين من مرشحي الحزبين الوسطيين الكبيرين. ومن المنتظر أن تكون هناك مفاوضات شاقة لتشكيل حكومة أيرلندية حيث يستبعد حزباً فارادكار "فيني غيل" ومايكل مارتين "فيني فيل" تشكيل أي تحالف مع "شين فين" بسبب ارتباطه بـ"الجيش الجمهوري الأيرلندي"، المنظمة المسلحة المعارضة للوجود

في أيرلندا الشمالية. وقد يستمر تعداد الأصوات الذي يجري بطريقة "ديمقراطية للغاية" أياماً عدة بسبب طبيعة النظام الانتخابي المعقد والقائم على الصوت الواحد القابل للتحويل، وفق ما أوضح أيونن أوهايلين أستاذ التاريخ في جامعة

لا تزال عمليات فرز الأصوات في الانتخابات التشريعية الأيرلندية متواصلة وسط تكهنات بصعود تاريخي لحزب شين فين الجمهوري والذي يُعرف عنه مطالبته بإجراء استفتاء حول توحيد الأيرلنديتين، وهو أمر يثير توجس البريطانيين والأوروبيين معاً الذين يجرون محادثات بشأن العلاقة المستقبلية بينهما والتي تلعب فيها الحدود الأيرلندية دوراً محورياً.

دبلن - تتواصل في أيرلندا عمليات فرز أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات تشريعية جرت السبت وسط تقارب في النسب بين الجمهوريين والأحزاب ذات الهمزة التقليدية على غرار "فاين غيل" و"فيني فيل".

ويُنظر لهذه الانتخابات على أنها ستكون محمداً رئيسياً للموقف الرسمي الأيرلندي من مفاوضات المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لإمضاء اتفاق تجاري، حيث تعد أيرلندا البلد الوحيد

العضو في التكتل الأوروبي الذي يشترك مع المملكة في حدود برية. وتعد مسألة الحدود من بين أكثر القضايا تعقيداً في المفاوضات بين بروكسل ولندن.

وإذا نجح حزب شين فين الجمهوري في تشكيل ائتلاف حكومي فإن ذلك سيهدد للمطالبة بإجراء استفتاء على توحيد دبلن وأيرلندا الشمالية المنضوية تحت التاج البريطاني ما يخلط أوراق المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتشير التوقعات إلى تحقيق الحزب الجمهوري مكاسب هامة في هذا الاستحقاق.

تشكيل حكومة أيرلندية
سيخضع لمفاوضات شاقة
حيث يستبعد حزبا فيني
غيل وفيل تشكيل تحالفا
مع شين فين الجمهوري

وكان رئيس الوزراء الأيرلندي ليو فارادكار الذي يتصدر حزبه "فيني غيل" نتائج الانتخابات التشريعية بفارق ضئيل عن الـ"شين فين" قد أكد منذ البداية أنه يواجه صعوداً متنامياً للجمهوريين الذين يسعون لتشكيل تحالفات غداة الاقتراع الذي لم تصدر نتائجه النهائية بعد. ووفقاً لاستطلاع أجراه معهد "إيبسوس أم. آر. بي. أي"

أطراف أزمة سد النهضة تنتظر جني ثمار الوساطة الأميركية

وبين ما هو سياسي اقتصادي وما هو بيئي إنمائي يأخذ الجدل أبعاداً معقدة في علاقة مصر بإثيوبيا، خصوصاً وأن الكثير من القضايا الخلافية تراوح مكانها منذ التوصل إلى إلام المبادئ في مارس 2015.

وشمل الإعلان تنفيذ الدراسات الفنية حول ما ستدفعه مصر والسودان من أمان في البيئة والاقتصاد جراء ما سيطر من تغييرات على مستويات تدفق



تفاوض نتائج المباحثات

الإثيوبي لاستخدام مياه النيل لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية. وأضاف شمركي أن هناك مدة زمنية تقدر بـ30 يوماً منذ آخر جولة حديثها الإدارة الأميركية بالتوافق مع الدول الثلاث ويجب الالتزام بها، وفي استطاعة الدول الثلاث إذا توافرت الإرادة السياسية أن تصل إلى اتفاق كامل، ومصر ملتزمة بالـ30 يوماً إذا كان هناك احتياج إلى إحكام لمواد بعينها للاتفاق.

التداول بشأنها تتعلق بالاتفاق على جدول زمني لخطة ملء السد على مراحل. وتحدثت أصدق وأشطن عن مهلة تنتهي في آخر فبراير الحالي يعمل فيها الخبراء في مصر والسودان على الانتهاء إلى وثيقة شاملة تحسم نقاط الخلاف بين هذه الأطراف.

ورغم أن جولات عديدة قد شهدتها المفاوضات منذ نوفمبر الماضي، إلا أن خلافات ما زالت تطفو على السطح، وإن ما تم الحديث عنه بخصوص تجاوز الكثير من القضايا لا يخفي بقاء تباين حول مسائل تقنية ترتبط بما يرتبه تشغيل السد الإثيوبي من أضرار بيئية واقتصادية على مصر والسودان.

وقال سامح شمركي، وزير الخارجية المصري، الأحد، إن مصر تقدم على فترة مهمة بشأن مفاوضات سد النهضة، ومن المفترض أن الفتيان قاموا في الأسبوع الماضي بوضع الأسس القانونية التي تحكم الاتفاق.

أعمال البناء، قبل توجهه إلى البرلمان في 3 فبراير للتأكيد بأنه لن يتورط في أي اتفاق قد يؤدي مصالح بلاده القومية. وأفاد ناطق باسم البيت الأبيض في يناير الماضي، بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أجرى مكالمات هاتفية مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، بحثاً فيها آخر التطورات المحيطة بسد النهضة.

وتعتبر القاهرة أن أي اتفاق نهائي لابد أن يشمل البنود المتعلقة بأمن السد وإتمام الدراسات الخاصة بإنشائه البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فيما ترى أديس أبابا أن أمر التفاوض مقتصر على ملء سد النهضة وتشغيله، وأن هم وزارة الخزانة الأميركية عن قضايا يجري

العمل الداخلي في إثيوبيا سيحدد درجة مرونة أديس أبابا في طمأنة مصر والسودان لتخفيف تداعيات تشغيل السد ونقل الناطق الأميركي أن ترامب "أعرب عن تفاؤله بأن الاتفاق حول سد النهضة سيكون قريباً وسيرضي جميع الأطراف المعنية".

وانتهى اجتماع ضم وزراء الخارجية والمياه في مصر والسودان وإثيوبيا مع وزير الخزانة الأميركية ستيفن منوشين ورئيس البنك الدولي ديفيد مالبا، في واشنطن في 31 يناير الماضي لتحدثت وزارة الخزانة الأميركية عن قضايا يجري

واشطن - تعول أطراف الصراع حول سد النهضة على الوساطة الأميركية لها في سحب فتيل ما زال مشغلاً بين مصر وإثيوبيا متعلق بتداعيات تشكيل سد الإثيوبي على حصة مصر التاريخية من مياه النيل.

وتنتظر الأطراف المتنازعة آخر فبراير الجاري للتوصل إلى اتفاق فني نهائي يرضي مصالح الدول الثلاث، مصر السودان وإثيوبيا، ويقلل مخاطر السد واضرار على دولتي المصب من جهة، ويحقق التطلعات الاقتصادية من توليد الكهرباء الإثيوبيا من جهة أخرى.

ويراهن مراقبون على العامل الداخلي في إثيوبيا بصفته سيكون محمداً لدرجة مرونة أديس أبابا في تقديم تطمينات لدول المصب، مصر والسودان، للتخفيف من الآثار السلبية لتشغيل السد على المستويات البيئية والاقتصادية والمعيشية. والظاهر أن الجانب الإثيوبي بات يدرك أنه مضطر للتجاوب مع الضغوط الأميركية وأن التحرك الداخلي

المكثف لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد يسعى إلى تهدئة الرأي العام الإثيوبي وطمأنته إلى حماية حقوقه في استغلال مياه النيل واستكمال بناء سد النهضة وتشغيله. وكان أبي أحمد قد زار في 1 فبراير موقع السد موضحاً تطور

المياه نحو دول المصب. وتطرح القاهرة مخاوف جدية تتعلق بأمان السد ودراسة آثاره البيئية والاجتماعية والبحث في آليات التكيف ونقل هذه الآثار، فضلاً عن قواعد ملء السد وتشغيله.

والظاهر أن اجتماعات واشطن قد أسست لخارطة طريق يعمل الفتيون على إتباعها غير أن مستوى الخلافات ما زال عميقاً، وأن الجانب المصري ما زال يطالب بمناقشة أي تفاصيل دقيقة بغية بناء اتفاق واضح وملزم يوقف مسلسل جولات المفاوضات التي بدأت منذ سنوات ولم تنته.

وكان البيان الصادر عن الخارجية المصرية عقب الجولة الأخيرة في واشطن آخر يناير قد كشف أن الجانب الأميركي أعد وثيقة اتفاق حول خطة الملء وإجراءات التعامل مع الجفاف والجفاف الممتد خلال فترات الملء والتشغيل، وقامت مصر فقط بتوقيعها في نهاية الجلسة.

وتعتبر مصادر من القاهرة أن توقيع مصر المنفرد على الوثيقة الأميركية دلالة على الالتزام السياسي بالتوصل إلى حل عادل يرضي مصالح الدول الثلاث. وعزت مصادر عدم توقيع إثيوبيا على الوثيقة إلى رغبة أديس أبابا في التوقيع على وثيقة الاتفاق في شكلها النهائي.